وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة
Ministry of Social Development and Family
State of Qatar • دولة قطر

ثروة وطن
FAMILY IS THE TREASURE OF A NATION
العائلة الدولية للأسرة • قطر 2024
International Year of the Family • Qatar 2024

مَدراك

مجلة توعوية

العدد (الأول)
2023

مجلة توعوية

إعداد

قسم الدراسات والرصد

مركز دعم الصحة السلوكية

2023

جميع الحقوق محفوظة ©

تعريف المجلة:

هي منشور توعوي يصدر بشكل دوري من مركز دعم الصحة السلوكية يحوي عدد من المقالات أو الأبحاث في مجال السلوك الانساني والأسرة.

رؤية المجلة:

أن تصبح المجلة التوعوية مرجعاً موثوقاً في مجال التوعية السلوكية للتربويين والباحثين الاجتماعيين والمهتمين على المستوى المحلي والإقليمي.

رسالة المجلة:

تعزيز الصحة السلوكية في المجتمع من خلال نشر المنتجات المقروءة الدراسات والأبحاث الداعمة للباحثين والتربويين وأولياء الأمور لمواجهة الانحرافات السلوكية والوقاية منها.

أهداف المجلة:

1- المساهمة في نشر الوعي والثقافة لتنمية المعارف في مجال تعزيز الصحة السلوكية والنفسية محلياً وإقليمياً.

2- زيادة اهتمام المجتمع بالمواضيع المرتبطة باختصاصات مركز دعم الصحة السلوكية.

3- رصد الدراسات والبحوث المنشورة في مجال الاضطرابات السلوكية والتشجيع الإنتاج العلمي والمعرفي على المستوى المحلي والإقليمي.

للاستفسار والتواصل:

الهاتف : 44250000+

البريد الإلكتروني: info@bhc.org.qa

كلمة سعادة / مريم بنت علي المسند
وزير التنمية الاجتماعية والأسرة

تـولي وزارة التنميـة الاجتماعيـة والأسـرة في دولـة قطـر اهتمامـا بالغًـا بعمليـة نشـر التوعيـة في كل مـا يرتبـط بمجـال الأسـرة والمجتمـع، وذلـك عبر اصـدار وإنتـاج المـواد المقروءة والمرئيـة والمسـموعة، والتي تتيـح الفرصـة لكافـة المهتـمين إلى تبـادل ونقـل الآراء والخبرات بأسـلوب حديـث، واختيـار أفضـل الممارسـات؛ من أجـل تعزيـز وحمايـة الأسـرة والمجتمـع والارتقـاء بهما في إطـار تفاعلي وبنـاء، حيـث تسـاعد هـذه الآليـة كـثيرًا علـى تقييـم الكيفيـة التي يمكننـا بهـا مواصلـة دعـم تقدمنـا مـن خلال تعزيـز الممارسـات والتجارب المحلية والدولية في مجال حماية الأسرة ووقايتها.

فنحـن نؤمـن أن التقـدم في مجـال حمايـة الأسـرة والمجتمـع يحتـاج إلى ممكنـات وأرضيـة صلبـة، حيـث تسـتند رؤيتنـا في تعزيـز هـذه الممكنـات إلى الاسـتقرار والازدهـار التي تتبناهـا الدولـة نهجًـا لهـا، باعتبـار أن تـوفير الحيـاة الكريمـة للإنسـان في منـاخ مسـتقرٍ وآمـن يمثـل الرافعـة الحقيقيـة التي تضمـن التقـدم الفعلـي في العديـد مـن مجـالات التنميـة الاجتماعيـة التي تمثـل الـركيزة الثانيـة في رؤيـة قطـر الوطنيـة 2030، والتي نصـت في وثيقتهـا "تطلـع دولـة قطـر إلى الارتقـاء بالمجـال الاجتماعـي وتطويـره مـن خلال بنـاء الإنسـان القـادر علـى التعامـل بجـدارة ومرونـة مـع متطلبـات عصـره، والمحافظـة علـى أسـرة قويـة ومتماسـكة تحظـى بالدعـم والرعايـة والحمايـة الاجتماعيـة"، وكذلـك اسـتراتيجية التنميـة الوطنيـة 2024-2030 التي تؤكـد أن: "دولـة قطـر دأبـت علـى تعزيـز شـبكات الدعـم الاجتماعـي، وهـي تواصـل تقديـم مزايـا رعايـة وتـدابير حمايـة اجتماعيـة قويـة. ومـا زالـت الأسـرة تـشكل بوصلـة السياسـات الاجتماعيـة في قطـر." لذلـك سـخرت دولـة قطـر كافـة خططهـا وبرامجهـا الموجهـة بهـدف رعايـة الإنسـان باعتبـاره أولويـة؛ لـه الحـق في العيـش بكرامـة ورفاهيـة واحـترام لإنسـانيته، القائمـة علـى الثقـة والمصداقيـة والاحـترام المتبـادل بين أفـراد المجتمـع ومـع دول العالـم لتحقيـق الاسـتقرار والازدهـار للجميـع.

مـن هـذا المنطلـق فقـد عملنـا ومازلنـا نعمـل جاهديـن علـى تعزيـز هـذا النهـج عبر التركيـز علـى العمـل القائـم علـى أسـس علميـة مـن خلال الدراسـات والأبحـاث المنشـورة لـذوي الاختصـاص، فنحـن أحـوج مـا نكـون في هـذه المرحلـة إلى أن نسـتمد المعلومـات والبيانـات الموثوقـة للاسـتفادة منهـا وبلورتهـا فيمـا يصـب علـى المصالـح المتبادلـة حـول مختلـف القضايـا التي لطالمـا شـغلت الأسـرة وأثـرت عليهـا، ومنهـا علـى سـبيل المثـال لا الحصـر التصـدي للتمييـز، والحمايـة مـن الاسـتغلال الاجتماعـي، والحمايـة مـن العنـف بأشكالـه، والحمايـة مـن الاضطرابـات السـلوكية، فهـذه حقـوق تحتـاج إلى حاضنـة تنمويـة تعززهـا وتعمـل علـى دفعهـا قدمًـا نحـو المزيـد مـن التقـدم والتطـور، فهـذا النهـج هـو السـبيل الأفضـل تجـاه تلبيـة تطلعـات الأسـرة والمجتمـع ضمـن واقـع ملمـوس يعـزز مـن قدراتهـا، وفي الوقـت نفسـه يوفـر لهـا كافـة احتياجاتهـا الاجتماعيـة فـضلا عـن الاحتياجـات المعنويـة الأخرى ذات الارتبـاط بحمايتهـا، وذلـك لإدراكنـا العميـق لأهميـة هـذه المفاهيـم ضمـن مسـيرة تعزيـز حمايـة الأسـرة والمجتمـع.

وتسـتعرض المجلـة في عددهـا الأول جهـود مركـز دعـم الصحـة السـلوكية في مجـال حمايـة الأسـرة مـن خلال منتجاتهـم التوعويـة، فقـد حملـت فـترة العـام 2023-2024، تطـورات إيجابيـة وهامـة في مجـال تعزيـز وحمايـة الأسـرة وأفـراد المجتمـع في دولـة قطـر، وذلـك علـى ضـوء عمليـة التطويـر الشـاملة التي تشـهدها الدولـة، ومـن أبرزهـا اعتمـاد ميثـاق الأسـرة القطريـة، والـذي يمثـل الإطـار القانـوني الـذي يحكـم العلاقـات الأسـرية في دولـة قطـر، ويركـز هـذا الميثـاق علـى حقـوق وواجبـات الأفـراد داخـل الاسـرة، ويسـعى لتحقيـق التـوازن والعدالـة في هـذه العلاقـات، ويشـمل الميثـاق العديـد مـن الجوانـب مثـل الحقـوق الماليـة، والاقتصاديـة للأفـراد وكذلـك الحقـوق التربويـة والصحيـة، كمـا يسـعى الميثـاق الى حمايـة حقـوق الطفـل والمـرأة، وذلـك بغـرض مواءمتهـا مـع التزاماتهـا الدوليـة في مجـال رعايـة الأسـرة التي من شـأنها تعزيـز دورهـا وحمايتهـا.

ونؤكـد مـن خلال المجلـة أن الدراسـات والأبحـاث مصـدر أسـاسي لاكتسـاب المعـارف العامـة والخاصـة، والتي تلعـب دورا محوريـاً لصياغـة مسـتقبل ريـادي للأسـرة، في جميـع مجالاتهـا المختلفـة، وخاصـة في إطـار حمايـة الأسـرة وتـوفير الرعايـة الكريمـة لهـا، وتسـهم مـن خلال نتائجهـا وتوصياتهـا نحـو العمـل في بنـاء شـخصية أفرادهـا، وتطويـر البيئـة المثلـى لتمكينهـم وتنميـة وتطويـر مهاراتهـم، وتعزيـز مشـاركتهم، وتمكـن كذلـك من وضـع السـبل الرامية لوقايتهـم من الانحرافـات بشـتى أشكالهـا.

لقـد كان مـن دواعـي سـرورنا أن نسـتعرض خلال مـا تقـدم جـزءاً مـن تطلعاتنـا ومرئياتنـا المرتبطـة بعنـوان المجلـة، علـى أن تكـون مـدخلاً لمزيـد مـن الإبـداع في أعدادهـا القادمـة، عـازمين علـى المضي قدمـا نحـو البنـاء علـى مـا حققتـه العلـوم مـن إنجـازات في مجـال الأسـرة، ونسـعى وبشـكل إيجابي إلى المسـاهمة والتفاعـل مـع الممارسـات العالميـة الأمثـل في هـذا الشـأن.

وأتوجـه بالشـكر الجزيـل لفريـق العمـل علـى الجهـود المباركـة في إعـداد هـذه المجلـة والعنايـة بمضامينهـا ونتمنـى لهـم مزيـدا مـن البـذل العطـاء نحـو خدمـة الأسـرة والمجتمـع.

فهـــرس المحتويات

العنوان الصفحة

وقفة تربوية بعنوان المشاكل السلوكية للجيل الرقمي ..... (5)
وقفة تربوية حول كيف نحمي ابناءنا من مخاطر العالم الرقمي ..... (5)
وقفة تربوية بعنوان الحسابات الوهمية وتأثيرها على الشباب والمراهقين ..... (6)
وقفة تربوية بعنوان الرسوم المتحركة: رسائل خفية ..... (6)
وقفة تربوية بعنوان الفجوة الثقافية بين الآباء والابناء وتأثيرها ..... (7)
وقفة تربوية بعنوان المسؤولية المجتمعية ودورها في مواجهة الانحرافات السلوكية (7)
وقفة تربوية حول مخاطر الذكاء الاصطناعي على السلوك ..... (8)
ملخص لدراسة 2023- الرقابة الذاتية للجيل الرقمي ..... (9)
ملخص دراسة 2023- التنمر من منظور قانوني ..... (12)
ملخص مشروع تخرج ..... (15)

وقفات تربوية

المشاكل السلوكية للجيل الرقمي:

أصبحت الحياة الرقمية وممارساتها السيئة أو الغير آمنه من المهددات الرئيسية التي تهدد سلامة الصحة السلوكية للجيل الصاعد ولأجيال المستقبل، وذلك لكونها تؤدي للكثير من المشكلات السلوكية. مثل التعرض لمحتوى غير لائق أو التنمر عبر الانترنت وتطبيقات التواصل الاجتماعي التي يتفاعل معها الأطفال، أو محاولات الحصول على معلوماتهم الشخصية، أو اختراق حساباتهم وأجهزتهم، فيما يشكل تعرض الأطفال المتواصل لألعاب عنيفة في العالم الرقمي تحديا كبيرا، ينطوي على احتمالات انعكاساتها على المنظومة السلوكية في حياتهم الواقعية، مما يؤدي إلى تعزيز مسببات جرائم العنف والكراهية لديهم.

إن الجيل الرقمي يميل إلى إنتاج واستهلاك المحتوى الرقمي بشكل أكبر من الأجيال السابقة، مثل مقاطع الفيديو، والصور، والنصوص القصيرة، ويميلون إلى تغيير العادات الثقافية السائدة وتفضيل الأنماط الجديدة والمتغيرة، وبالإضافة إلى ذلك يؤثر الجيل الرقمي على التعليم من خلال تغيير طرق التعلم وتحديد نمط التعلم وتوفير الوسائل التكنولوجية للتعلم، حيث يفضل أبناء الجيل الرقمي التعلم من خلال الإنترنت ومقاطع الفيديو والتطبيقات التعليمية.

كما يستطيع الجيل الرقمي تغيير الصورة النمطية للعديد من القضايا الثقافية من خلال استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي بطرق مختلفة وذلك من خلال نشر المحتوى الثقافي الذي يعكس وجهات نظرهم وثقافتهم ويساعد على تغيير الصورة النمطية السائدة في المجتمع، ويمكنهم القيام بذلك من خلال إنشاء مدونات ومواقع إلكترونية وحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المحتوى الذي يريدونه. اضافة إلى إطلاق حملات توعية وإعلانات واستخدام الهاشتاقات التي تعبر عن القضية التي يريدون العمل عليها.

تتمثل المشاكل السلوكية للجيل الرقمي في ضعف العلاقات الأسرية وغياب التواصل الأسرى، باعتبار أن استخدام الانترنت قلل من رغبة مستخدميه من الاتصال المباشر وجها لوجه بأفراد الأسرة، كما أن هناك آثارا سلبية واضحة لاستخدام الأطفال للأجهزة الذكية متمثلة في فقدان الخصوصية، والعزل الاجتماعي، وتقليل القدرة على تعدد المهام، إضافة الى التأثيرات الكبيرة على صحة الطفل الجسمية والنفسية.

كيف نحمي ابناءنا من مخاطر العالم الرقمي:

من المهم أن يحرص أولياء الأمور على معاملة الأطفال باستخدام الأساليب التربوية المتوازنة، بما يصب في مصلحة الأبناء، ومن أهم هذه الأساليب تعزيز الاحترام بأن يلجأ أولياء الأمور أو المربيين إلى أسلوب الإقناع بدل الإكراه، والاتجاه إلى توضيح الأسباب واستعمال لغة الحوار معهم وتشجيعهم على إبداء الرأي والتعبير، واحترم خصوصية الطفل، وعدم نشر أي معلومة تشير إلى هويته. يجب أن نتذكر كأولياء أمور أن ضغطة زر واحدة من خلال أجهزة التكنولوجيا قادرة على نشر بيانات أطفالنا وتعريض حياتهم للخطر. ومن مسؤولياتنا كأولياء أمور توعية أطفالنا بمخاطر العالم الرقمي، وحماية ابنائنا وتعليمهم كيفية حماية أنفسهم ومعلوماتهم الشخصية حتى لا يتمكن أي أحد من الوصول إليها وإساءة استخدامها. وذلك ببعض التوجيهات البسيطة، نلخصها بما يلي:

1- عدم البوح بالاسم الشخصي .
2- لا تشارك تاريخ ميلادك مع الغرباء.
3- لا تخبرهم بالموقع الجغرافي (البلد، المنطقة).
4- لا ترسل الصور الشخصية أو تحملها على شبكة الإنترنت.
5- الحفاظ على خصوصية الأهل (عدم التكلم عن الأم، الأب، الإخوة والأخوات).

ينبغي على أولياء الأمور أن يحافظوا على خصوصية أبنائهم وعدم نشر معلوماتهم وصورهم على مواقع التواصل الاجتماعي. فالأبناء ليسوا محتوى رقمي، وأن نستشعر أن لهم كيان وعقل وجسد وروح خاص بهم.

لا تترك طفلك معرض لجميع محتوى الفضاء الرقمي لكن أجعل له نوع من القيود على المواد التي قد يتعرض لها ، ويمكن عمل ذلك عبر استخدام تقنية parental control وضبطها على جهاز الانترنت في المنزل، ومن الممكن الاستعانة بتقني للقيام بذلك. إضافة إلى ضبط هذه التقنية أثناء إنشاء حساب مستخدم للأجهزة الذكية. يمكن عبر هذه التقنية حجب المحتوى غير المناسب حسب الفئة العمرية للطفل. كما أنها تساعد أولياء الأمور عن طريق كشف ملخص استخدام الطفل للأجهزة الذكية، كعدد ساعات التصفح على الإنترنت وأكثر البرامج التي قام باستخدامها وأكثر المواقع التي قام بزيارتها.

الرسوم المتحركة: رسائل خفية

إن الرسوم المتحركة وسيلة من أهم وسائل الاتصال التي تسهم في تكوين شخصية الفرد لجانب وسائل الاتصال الأخرى. فهي من الأساليب الجذابة والتي يمكن توظيفها في تعليم واكساب الافراد المعلومات بطريقة مشوقة على شكل قصص جذابة وحكايات مثيرة. إلا أن اغلب أفلام وبرامج الرسوم المتحركة تفرض مفاهيم ثقافية ودينية ورموز من خلال ايحاءات دلالية يستقبلها العقل الباطن وبالتالي تؤثر على مُستقبِلها بشكل سلبي لاسيما أن صُناع هذه الرسوم من دول غربية تختلف ثقافتها ودياناتها عن الثقافة العربية والإسلامية. لذلك من المهم مراقبة المحتوى المقدم في هذه الرسوم فقد لا يعير الوالدين اهتماما لما يشاهده أبنائهم، أو قد يُصغرون من حجم المحتوى المقدم لهم من منطلق أنه لا داعي لتكبير الأمر فالأطفال لا يهتمون بالحوار المقدم كما يهتم الكبار وأن الأطفال يتابعون هذه الرسوم بسبب انبهارهم بالألوان والاغاني التي بها وليس بالقصة المقدمة. إلا ان ذلك غير صحيح، فبعد متابعة الطفل لهذا المحتوى بفترة قصيرة نجده يحاول ارتداء ملابس مشابه للشخصيات الكرتونية، كما ان البعض يقومون باقتباس بعض المصطلحات من هذه الرسوم والتي قد لا تكون مناسبة، إضافة إلى تقليد بعض السلوكيات والحركات بالأيادي مما لها دلالات عقدية أو فكرية أو غير أخلاقية. إن الاشباعات المحققة من مشاهدة الرسوم الكرتونية متمثلة في التسلية والترفيه بدرجة أولى لكونها تلامس طبيعة الجمهور المستهدف فتنسج قصص وفق أحلام وخيال وفكر المتابع الذي بدوره يكون متطلعا للجديد، وعليه نوصي بإكساب الأطفال للحس الناقد لما يشاهدونه وإتاحة الفرصة لهم بالتحدث عما هو مستفاد وتحليل القصة، والحد من فترات مشاهده الأطفال للرسوم المتحركة، وكذلك ضرورة انتقاء الوالدين للأفلام ومسلسلات الرسوم المتحركة لما يفيد في تعزيز مهارات ومعارف أبناءهم.

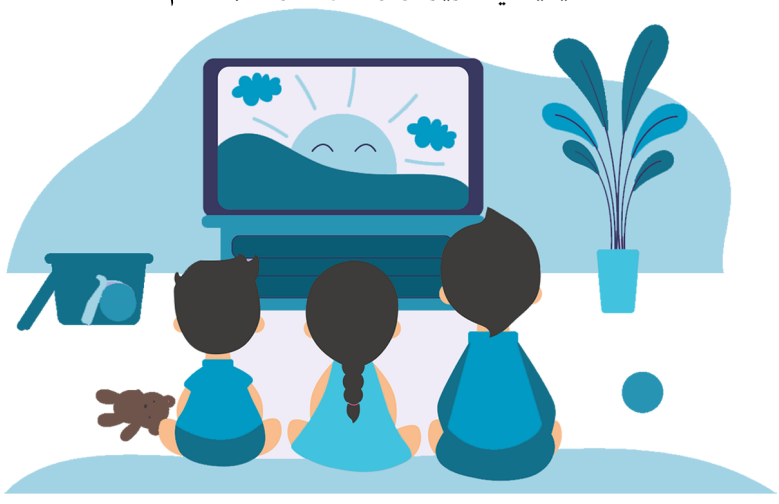

الحسابات الوهمية وتأثيرها على الشباب والمراهقين

تعتبر وسائل التواصل الاجتماعي بمثابة منابر للتأثير والمؤثرين، ومنصات تجارية وأسلوب حياة جديد نشأ من خلال الشبكة العنكبوتية، وقد تشكَّلت خصائص تميز مستخدميها عن غيرهم، فأصبح لديهم قيما وأفكارا ذات طابع خاص، وكذلك طريقة مختلفة في إنشاء العلاقات والتواصل عما هو مألوف، حيث أصبح بمقدورهم تكوين علاقات وصداقات إلكترونية متنوعة إما بمجموعات أو أفراد بسرعة كبيرة ليس لها أي حدود وعابرة للقارات، وهنا تكمن بعض المخاطر المترتبة بها، قد يتعرض المراهقين والشباب لها في أي وقت دون سابق إنذار، ومن ضمنها إضافة الحسابات الوهمية التي تُدار من قبل فرد واحد أو جماعات إلكترونية مختصة وباستخدام تقنيات عالية مضللة وخادعة، ولقد تفاقمت خطورة الحسابات الوهمية خاصةً مع تعدد التطبيقات التي يستطيع الفرد تحميلها من المتاجر الإلكترونية والوصول إلى جميع الأشخاص ومن مختلف الفئات ، فيصبح عرضة للاستغلال من خلال الثغرات التقنية والمهارات العالية المتاحة، ومن صورها المنتشرة: مراقبة الصفحات أو سرقة البيانات والصور أو توجيه الإساءات أو السخرية والإسفاف أو المطاردة والتهديد والترهيب أو نشر الأكاذيب والاشاعات، ونشر الكراهية بين الآخرين، وإثارة الفتن. فالحسابات الوهمية بمواقع التواصل الاجتماعي ظاهرة جدية وخطيرة، تطال المجتمع ككل، لذلك من الواجب الالتفات لها، والعمل على الحد منها ومحاربتها. خاصة بين الفئات الأكثر تهديدا لهذا النوع من المخاطر من الفئة العمرية الصغيرة والمراهقين لسهولة التأثير عليهم واستغلالهم مع قلة خبرتهم وتغيراتهم من الناحية النفسية والاجتماعية.

إن تنمية ثقافة الأمن السيبراني بين الأفراد هي الحل الأمثل والآمن لمواجهتها هذه المشكلة، إذ يكون الشخص نفسه هو الدرع الحصين لنفسه ومجتمعه، بالإضافة إلى الوعي الإلكتروني كضرورة للتعرف على كيفية التعامل مع الوسائل الحديثة التي تتطور يوماً بعد يوم، والتحذير من الانجرار وراء الحسابات الوهمية، وفتح الروابط أو الرسائل، التي ترد على الهواتف، بين وقت وآخر.

أن مواقع التواصل الاجتماعي باتت جزء لا يتجزأ من حياة الشباب والمراهقين، الأمر الذي كان له تأثير واضح على صحتهم بشكل سلبي، ويتمثل ذلك في ظهور أعراض اضطرابات الصحة العامة، حيث يؤدي الاستخدام المفرط لها، إلى ظهور أعراض اضطرابات النوم وأعراض الاكتئاب مثل القلق، بالإضافة إلى ظهور الاضطرابات السلوكية، مثل فقدان الشعور بالوقت، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي في أوقات غير مناسبة.

الفجوة الثقافية بين الآباء والابناء وتأثيرها

إن التفاوت الثقافي بين الآباء والأبناء له دورمهم وكبيرفي وجود فجوة، لأن البيئة التي عاش فيها الآباء تختلف عن بيئة الأبناء، وكذلك طريقة التفكيرتختلف بشكل كبير، فبدل أن يحدث تكامل بين الطرفين صارالعكس ونتج اصطدام بينهما، كل طرف متمسك بثقافته التي تلقاها من ظروف عصره وزمنه. يرى العديد من الآباء ضرورة الحفاظ على الموروثات والعادات التي تربوا عليها، ويجب أن يتم تنشئة أبنائهم عليها لأنهم يرونها الأصلح، بينما يتأثر الأبناء بما حولهم من أمورحديثة ومنتشرة في المجتمع وتزداد رغبتهم في تجربة كل ما هو جديد ومتاح في عصرهم.

والفجوة بين الآباء والأبناء لا تأتي من فارق السن فقط، وإنما ترتبط أكثرباختلاف الأفكاروالمعتقدات وغيرها من التأثيرات، الأمرالذي يتطلب من الآباء أن يتيحوا لأبنائهم فرصاً أكبرليعبروا عن أنفسهم وميولهم وأن يمنحوهم قدراً من الثقة المبصرة في الاختيار، فهذا السلوك سيكسب الأبناء القوة والعزيمة لمواجهة كل ما يستجد في حياتهم الثقافية والاجتماعية، وفي علاقاتهم مع الثقافات الأخرى، من خلال إقامة لغة الحواربين الآباء والأبناء، على أن يبدأ هذا الحوارمنذ مرحلة الطفولة، حتى يعتاد عليه الأطفال عند الانتقال إلى مرحلة الشباب، مع ضرورة أن يكون الحوارهادئاً ويهدف إلى حل المشكلات.

وبالنظرإلى الطرق التي يعتمدها العديد من الآباء والأمهات في التنشئة نجدهم يحاولون جاهدين توفير بيئة حياتية لأبنائهم أفضل مما كانوا عليه في الماضي، فيختارون مدارس أفضل ويحاولون دفع الأبناء إلى ممارسة نشاط أو أكثر، وكأنما أصبح دورهم يقتصرعلى توفيرمحيط اجتماعي ينافس المحيط الذي نشئوا في ظله، دون النظرإلى مبدأ تطويرثقافاتهم والذي بدوره يمكنهم من مواكبة هذا العصر والوسط الاجتماعي الذي دفعوا أبنائهم إليه كي ينشئوا تحت رعايته.

المسؤولية المجتمعية ودورها في مواجهة الانحرافات السلوكية

المسؤولية المجتمعية هي نظرية أخلاقية ، سواء كان منظمة أو فرداً، يقع على عاتقه العمل لمصلحة المجتمع ككل، وأيضاً هي أمر يجب على كل منظمة أو فرد القيام به للحفاظ على التوازن بين الاقتصاد والنظام البيئي والاجتماعي، بمعنى أن تدعيم المسؤولية المجتمعية اتجاه الموارد البشرية في أي جهة أو منظمة من شأنه تعزيز سلوك المواطنة التنظيمية.
أنّ مواجهة ظاهرة الانحراف السلوكي في المجتمع هي مسؤولية الجميع تتكامل فيها جهود مختلف مؤسسات المجتمع، وتقديمهم للحلول الوقائية من هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة التي باتت تهدّد منظومة القيم، والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع، فإن الانحراف هو ببساطة أي انتهاك لمعايير المجتمع، يمكن أن يتراوح الانحراف من شيء بسيط، مثل مخالفة مرورية، إلى شيء كبير، مثل القتل، حيث تعتبرظاهرة الانحراف واحدة من الظواهرالقديمة والمنتشرة في المجتمعات كلها، ولكنها تختلف من مجتمع إلى مجتمع في الدوافع المؤدية لها.

مخاطر الذكاء الاصطناعي على السلوك

ساهم الذكاء الاصطناعي في تسهيل وتبسيط جوانب عديدة في الحياة، فقد ساهم في تسهيل عملية البرمجة الحاسوبية، وكتابة المقالات والكتب، وتسهيل عملية البحث عن المعلومات بشكل أدق وأفضل من محركات البحث الاعتيادية، أيضاً يمكن للذكاء الاصطناعي بناء موقع إلكتروني وتصميم عروض وصور بنفسه دون تدخل بشري، كما يمكن أن يُدمج في إدارة المنزل مثل تشغيل وإطفاء الأنوار أوتوماتيكياً، فتح وقفل الأبواب والنوافذ والتحكم في الأجهزة الإلكترونية.
وعلى الرغم من قدرته الهائلة على التغيير، إلا أن الذكاء الاصطناعي قد يشكل خطورة كبيرة على السلوك البشري ، ومع ازدياد تعقيد أنظمة الذكاء الاصطناعي تتزايد المخاوف بشأن تأثيره على استقلالية الفكر وعمليات صنع القرار، إلى أن نصل في نهاية المطاف إلى فقد إحساسنا بالذات. أصبح الذكاء الاصطناعي جزءًا لا يتجزأ من حياتنا، وتغلغل استخدامه في كل القطاعات من الرعاية الصحية إلى النقل بشكل ملائم وجذاب بلا شك، ولكن الاعتماد المفرط على أنظمة الذكاء الاصطناعي قد يقلل من مهارات التفكير النقدي لدى مستخدميه ويؤدي إلى درجة عالية من التبعية، فنحن نخاطر بأن نقبل بشكل سلبي الحلول التي تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي بدلاً من أن نحاول أن نتشاور ونشارك خبراتنا ونجد حل لمشاكلنا. وهناك العديد من المخاطر التي تنشأ بسبب الذكاء الاصطناعي ومنها:

أخطار اجتماعية: ونجدها في تكوين علاقات مع برامج المحادثة التي تستعمل الذكاء الاصطناعي، ويتعلق بها الفرد أكثر من العلاقات الواقعية التي تحدث بين الأشخاص الطبيعيين، وذلك لأن الذكاء الاصطناعي لديه القدرة على التوافق في الحديث مع جميع الناس وشخصياتهم وظروفهم المختلفة وإعطائهم ما يريدون سماعه. وكذلك استغلال الذكاء الاصطناعي للبحث عن معلومات غير متاحة على المتصفح العادي، والتي قد تكون غير شرعية وتتنافى مع عادات وتقاليد المجتمع، كما قد يحل الذكاء الاصطناعي محل بعض الوظائف البشرية مستقبلاً
أخطار نفسية: وتتمثل في العزلة، القلق، اضطراب نقص الانتباه، التوتر التكنولوجي الناتج عن الصعوبات في التكيف مع التغيرات والتطورات السريعة لها، تأثيرات سلبية على الصحة العقلية للأطفال مثل ضعف القدرة على التركيز والتعاطف ومهارات التواصل البشري.
أخطار في الخصوصية والسرية: تحد أنظمة الذكاء الاصطناعي من خصوصية المستخدم من حيث مراقبة وجمع بيانات المستخدم طوال الوقت، و تأثر على المحتوى الذي يشاهده ويتفاعل معه على وسائل التواصل الاجتماعي، ويوجه عبر الخوارزميات لصفحات غير آمنه تمكن من خرق وسائل الأمان المتاحة على جهازك مما قد تهدد خصوصية البيانات وسريتها،
إن العلم سلاح ذو حدين، يجب على المرء التعايش مع التطور والتقدم العلمي وتقبل حقيقة وجود إيجابيات وسلبيات لكل اختراع، أصبح الذكاء الاصطناعي في متناول جميع أفراد وفئات المجتمع، ويتطلب ذلك فهم التقنية وفهم اساسياتها واستخداماتها المتعددة والإلمام بها بما يتمشى مع المنظومة الاجتماعية والأخلاقية للدولة.

ملخص دراسة الرقابة الذاتية وعلاقتها بالآثار المترتبة على استخدام المراهقين والشباب لوسائل التواصل الاجتماعي

إن الشباب والمراهقين هما المحور الأساسي والركيزة الرئيسية التي تعتمد عليها المجتمعات باعتبارهما القوة المنتجة التي تحمل عبء التقدم الاقتصادي والاجتماعي ودفع عملية التنمية، فهما الركيزة الرئيسية في الإنتاج والخدمات والدفاع، وصار تقدم الأمم يقاس بقدر ما توليه لهما من رعاية وبقدر ما يسهما به في تنمية مجتمعهم. وتنبع اهمية الدراسة من أهمية الشباب المجتمع حيث يمثل المراهقون والشباب شريحة هامة في المجتمع القطري ففي أخر إحصاء لجهاز التخطيط والإحصاء القطري بلغ نسبة الذين تتراوح أعمارهم من 15 - 34 سنة نحو (45.9٪) من أجمالي عدد السكان تقريباً وهم عادة يتأثرون بشكل مستمر بالتفاعلات والتيارات العديدة والمتباينة وهم من يقع على عاتقهم جهود الاصلاح والتنمية بالمجتمع خاصة وانهم يشكلون شريحة كبيرة من المجتمع، إضافة إلى ندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين المراقبة الذاتية ووسائل التواصل الاجتماعي في حدود علم الباحثين. وجاءت الدراسة لتجيب على السؤال التالي: ما العلاقة بين المراقبة الذاتية وأثار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على الشباب والمراهقين؟

عرّفت الدراسة الرقابة الذاتية بأنها الرقابة التي يمارسها الإنسان على نفسها أو أنشطته دون تدخل من أحد وأنها تعني قدرة الأفراد على التوجيه السليم لتصرفاتهم وأفعالهم نحو الاتجاه الأفضل.
تنتمي الدراسة لنمط الدراسات الوصفية التحليلية لتحديد مستوي الرقابة الذاتية وعلاقتها بالآثار المترتبة على استخدام المراهقين والشباب لوسائل التواصل الاجتماعي مع العمل على وضع مقترحات لتنمية الرقابة الذاتية لدى المراهقين والشباب. وتم استخدام منهج المسح الاجتماعي للعينة باعتباره المنهج الأنسب للوصول إلى أهداف الدراسة تماشياً مع اهداف الدراسة الوصفية.

هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى الرقابة الذاتية لدى المراهقين والشباب، وتحديد العلاقة بين الرقابة الذاتية والآثار الأسرية المترتبة على استخدام المراهقين والشباب لوسائل التواصل الاجتماعي وتحديد العلاقة بين الرقابة الذاتية والآثار الاجتماعية المترتبة على استخدام المراهقين والشباب لوسائل التواصل الاجتماعي.

تكوّن مجتمع الدراسة من 474 طالب وطالبة من كلا المرحلتين؛ الثانوية والجامعية

بلغ عدد الطلبة المشاركين من المرحلة الجامعية عدد 182 طالب وطالبة تم الوصول إليهم عبر البريد الالكتروني لجامعة قطر. بينما بلغ عدد الطلبة من المرحلة الثانوية 292 طالب وطالبة حيث وزعت عليهم ادوات الدراسة داخل الفصول الدراسية، وقد تم اتباع العينة العشوائية البسيطة. اعتمدت الدراسة على استمارة استبيان لتحديد الاثار المترتبة على استخدام المراهقين والشباب لوسائل التواصل الاجتماعي ومقياس الرقابة الذاتية لتحديد مستوي الرقابة الذاتية للمراهقين والشباب؛ وقد تم تطبيقهما بشكل إلكتروني وأخر ورقي مع الاحتفاظ على نفس المحتويات. احتوت استمارة الاستبيان على سبعة أقسام تغطي فروض الدراسة كاملة مع مقياس الرقابة الذاتية. معتمدة على مقياس ليكرت.

نتائج الدراسة الميدانية:

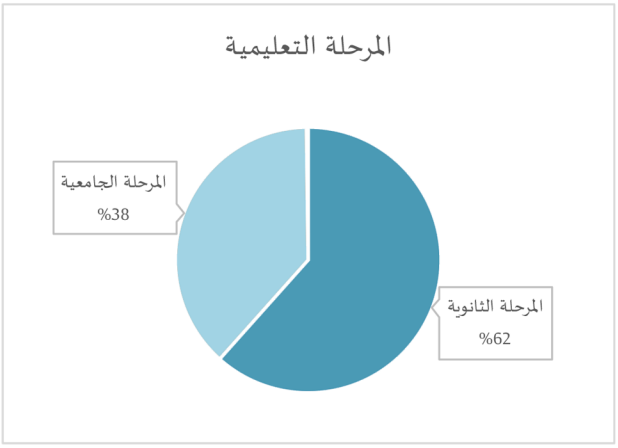

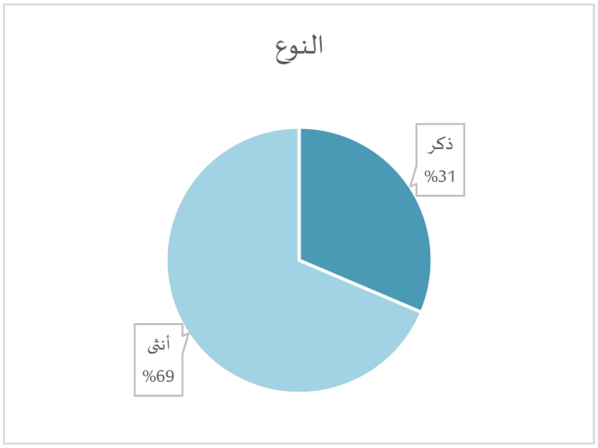

أوضحت نتائج الدراسة أن أهم البرامج التي يستخدمها مجتمع الدراسة هو برنامج سناب شات بمتوسط (4.2) وإنستغرام (4.03) والواتس (3.98) وتيك توك (3.91) ويوتيوب (3.78) واقلها برنامج فيسبوك (1.68) وريديت وكلوب هاوس بمتوسط واحد (1.5).

- بلغ عدد عينة الدراسة 474 مبحوث، حيث بلغ عدد المبحوثين من الإناث بنسبة (68.6%), بينما الذكور بنسبة (31.4%).
- حققت الفئة العمرية نسبة "اقل من 18" اعلى نسبة بنسبة 54.6% ثم من 18 -21 بنسبة 23.2%، ثم من 22-25 بنسبة 12.7% واخيرا من 26 سنة فأكثر بنسبة 9.5%.
- بلغ عدد المبحوثين من المرحلة الثانوية نسبة (61.6%), بينما المرحلة الجامعية بنسبة (38.3%)
- بلغ نسبة المبحوثين القطريين (82.7%), بينما غير القطريين (16.5%).
- بينت الدراسة أن غالبية أفراد العينة من أسرة مترابطة بنسبة (77%).
- كشفت النتائج أن ثلث مجتمع الدراسة يقضي 7 ساعات فأكثر على وسائل التواصل الاجتماعي بنسبة (35%).
- من اهم وسائل التفاعل المستخدمة على مواقع التواصل الاجتماعي الدردشة النصية (4.18) ثم المكالمات الصوتية (13.81) ثم نشر الصور والفيديوهات (3.17) فالمكالمات المرئية (2.94) وأخيرا بث مباشر (1.71).
- من اهم انواع موضوعات التفاعل المتابعة على مواقع التواصل الاجتماعي: اجتماعي (4.10) ثم كوميدي (4.01) ثم ديني (3.93) فالتثقيفي (3.32) ثم الاخباري (3.07) وأخيرا السياسي (2.93).

- توجد علاقة عكسية داله احصائيا بين مستوي الرقابة الذاتية واثار استخدام المراهقين والشباب لمواقع التواصل الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية، فقد كشفت الدراسة أن مجتمع الدراسة يفضلون قضاء معظم الوقت في استخدام برامج التواصل الاجتماعي ويوافقون على انخفاض المشاركة مع المجتمع الواقعي.

- توجد علاقة عكسية داله احصائيا بين مستوي الرقابة الذاتية واثار استخدام المراهقين والشباب لمواقع التواصل الاجتماعي على العلاقات الاسرية، حيث بينت إجابات أفراد العينة أن برامج التواصل الاجتماعي تساهم في (إضعاف الترابط الأسري /انخفاض الزيارات العائلية/ تجاهل الالتزامات الأسرية/ الهروب من المشاكل الأسرية).

- توجد علاقة عكسية داله إحصائيا بين مستوي الرقابة الذاتية وأثار استخدام المراهقين والشباب لمواقع التواصل الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية، فقد كشفت الدراسة أن مجتمع الدراسة يفضلون قضاء معظم الوقت في استخدام برامج التواصل الاجتماعي ويوافقون على انخفاض المشاركة مع المجتمع الواقعي.

- توجد فروق داله إحصائيا بين مستوي الرقابة الذاتية لدي المراهقين والشباب وفقا للخصائص الديموغرافية (النوع، العمر، الجنسية، الحالة الاجتماعية للوالدين).

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات لتعزيز الرقابة الذاتية لدي المراهقين والشباب وتحسين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لديهم. ومنها:

1. توعية الطلبة بأهمية شبكات التواصل الاجتماعي والاستفادة منها في الحصول على المعلومات العلمية المتنوعة التي تزيد من تنمية مداركهم وأفكارهم.

2. إعداد برامج إرشادية وتدريبية للشباب والمراهقين لتوعيتهم بالأضرار الناجمة عن الاستخدام المستمر لمواقع التواصل الاجتماعي من خلال توزيع النشرات العلمية وعقد الندوات واللقاءات.

3. تعزيز دور الأسرة والجامعة والمدرسة في تأصيل القيم الحميدة داخل الشباب والمراهقين ومحاولة إدخال الأنشطة المختلفة على المناهج الدراسية لشغل فكرهم وصرف تفكيرهم عما يؤذيهم ويضرهم من وسائل التواصل الاجتماعي وخطرها.

4. توعية الأسرة إعلاميا بمدى خطورة استخدام وسائل الاتصال الحديثة بشكل متواصل وآثاره السلبية التي قد تؤدي إلى تدمير العلاقات الأسرية والاجتماعية لدى الشباب والمراهقين.

ملخص دراسة التنمر من منظور قانوني

يعد التنمر- بصوره المختلفة- أحد أخطر صور الانحرافات السلوكية، بالنظر إلى خطورة الجاني، وما يصيب المجني عليه- الضحية- من أضرارٍ بالغةٍ بدنيةٍ ونفسيةٍ، وما يترتب عليه كذلك من أثارٍ سلبيةٍ على بنية المجتمع ومنظومته الأخلاقية. وعلى الرغم من خطورة التنمر، إلا أن الجهود الفقهية المبذولة في مجال تحديد مدلوله وإرساء معالمه بصفته ظاهرةً إجراميةً مستحدثةً لم تستقر بعد، وهو ما يلقي بظلالٍ من الغموض وعدم اليقين على ذاتية السياسة الجنائية التي يتعين على المشرع الجنائي تبنيها حال صياغته لنصوصٍ تنظيميةٍ أو عقابيةٍ ذات صلة بهذه الظاهرة.

يعرف التنمر بأنه: الإيذاء المتعمد والمتكرر بطرقٍ جسديةٍ أو لفظيةٍ أو نفسيةٍ

ويمكن أن يتمثل التنمر في الضرب، والدفع، والشتائم، والتهديدات، والسخرية، وابتزاز الأموال، والممتلكات. ثمة بعض الأطفال يتنمرون من خلال تجنب الآخرين وإبعادهم ونشر الشائعات عنهم. بينما يستخدم آخرون وسائل التواصل الاجتماعي أو الرسائل الإلكترونية للسخرية من الآخرين أو إيذاء مشاعرهم، والذي نسميه "التنمر الإلكتروني. وقد سعت الدراسة إلى محاولة رسم إطارٍ معرفيٍ متكاملٍ لظاهرة التنمر وممارساتها من الناحية القانونية، معتمدةً على أبعادها النفسية والاجتماعية؛ التي تخبرنا بالآثار الوخيمة لهذه الظاهرة على الفرد والأسرة والمجتمع، والتي قد تعوق نموَ الفرد وتطوره الإنساني والاجتماعي. ومن منطلق كون القانون عبارةً عن مجموعة القواعد التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع وتستهدف تحقق الأمن القانوني للجميع، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مقاربةٍ نوعيةٍ في ضوء القوانين القطرية والقوانين المقارنة والقانون الدولي؛ بهدف رصد مدى كفاية التشريعات القطرية الحالية في التعامل مع هذا الظاهرة وتحليلها، وكذلك رصد أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال وتحليلها، والخروج ببعض النتائج والتوصيات المهمة التي نقدمها لصناع القرار.

لذلك، تناول المبحث التمهيدي الأبعاد النفسية لظاهرة التنمر؛ حيث عرض حجم ظاهرة التنمر وأسبابها، والآثار النفسية الناتجة عنها بالنسبة للجاني والضحية معًا، كما تضمن أيضًا الإشارة إلى بعض التدخلات والتدابير اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة. كما تناول الفصل الأول "ماهية التنمر"، بالبحث في مصطلح "التنمر" ودراسة تعريفه في القوانين المقارنة؛ حيث خلت المنظومة القانونية القطرية من تعريف هذا المصطلح، كما تناول هذا الفصل ذاتية ممارسات التنمر وصوره وأنماطه المختلفة. وتعرض الفصل الثاني للبحث في القوانين القطرية لبيان مدى كفاية القوانين الحالية في التعامل ظاهرة التنمر وممارساتها التي تقترب من بعض صور الجرائم التقليدية، ولكن تبقى لها ذاتيتها الخاصة والمستقلة التي تتفرد بها عن سائر الجرائم التقليدية الموصوفة في القوانين الحالية، وذلك من خلال مقاربةٍ مع القوانين القطرية لبيان أوجه التشابه والاختلاف بين التنمر والجرائم التقليدية. كما تناول الفصل الثالث المعالجة القانونية لظاهرة التنمر في القوانين المقارنة، وإبراز أهم المعالجات القانونية في القانون الأمريكي والمصري، تلك القوانين التي تضمنت معالجاتٍ قانونيةً لممارسات التنمر. كما تناول الفصل الرابع التعرف على التنمر في القانون الدولي، في مواثيق حقوق الإنسان على وجه الخصوص؛ حيث اشتملت على عديدٍ من القواعد الخاصة بحماية الإنسان من التعرض للإهانة أو المعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة بالكرامة، كما أكدت على ضرورة توفير الحماية القانونية والأمن القانوني للفرد باعتباره حقًا من حقوق الإنسان، كما تضمن هذا الفصل نماذج من الجهود الدولية؛ وخاصةً جهود المنظمات الدولية في مجال مناهضة التنمر ومنها منظمة: "اليونيسيف"، ومنظمة: "اليونسكو"، و"منظمة: "الصحة العالمية"، وكذلك دور أهداف التنمية المستدامة عام 2030م، ودور مجلس حقوق الإنسان في تفعيل المواثيق الدولية التي تتضمن مناهضة التنمر من خلال حماية كرامة الإنسان وحقوقه.

أما الفصل الخامس والأخير من هذه الدراسة فقد تم تخصيصه لتقديم نموذج قانونٍ استرشادي بعنوان: "قانون الحماية من التنمر"؛ قد تضمن الأسباب والمبررات الموجبة له، وكذلك المرجعيات الخاصة به، كما تضمن نموذج قانونٍ استرشادي لمكافحة ظاهرة التنمر والحماية منها؛ يشمل سَنَّ تعريفٍ للتنمر، وإبراز صوره وأشكاله المختلفة، كما تضمن تقنين بعض إجراءات الرصد والوقاية، وكذلك بعض التدخلات الاجتماعية والنفسية، بالنسبة إلى أطفال المدارس، وإلى فئات المجتمع الأخرى، بالإضافة إلى العقوبات والتدابير لمعالجة هذه الظاهرة، وتضمن أيضًا هذا الفصل مذكرةً تفسيريةً لبعض نصوص القانون الاسترشادي، وهذا النموذج يمكن الاسترشاد به في إعداد قانونٍ خاصٍ للحماية من التنمر.

توصلت الدراسة لعدد من النتائج ومن أهم هذه النتائج:

1- وجود فراغ تشريعي بالنسبة لصور التنمر المختلفة، وذلك يرجع إلى أن ظاهرة التنمر من الظواهر الحديثة نسبيًا ولها آثار بغيضة، وتؤثر سلبًا على المجتمع، وأن تحقيق الأمن القانوني للفرد والأسرة والمجتمع لا يتحقق إلا من خلال تجريم ممارسات ظاهرة التنمر التي تفشت في العصر الحالي بصورة كبيرة، وأن معالجة الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة التنمر لا يتحقق إلا من خلال وجود تنظيم قانوني يتضمن عديد من المعالجات الوقائية والتدخلات الاجتماعية والنفسية وغيرها من المعالجات غير التقليدية.

2 - أن الشريعة الإسلامية قد حظرت ممارسات التنمر بكافة صورها وأنماطها، إلا أن القوانين الحالية لم تعد كافيةً للتعامل مع ممارسات التنمر.

3 - أن هناك اهتمامًا عالميًا بمكافحة ظاهرة التنمر والحد من آثارها البغيضة، من خلال المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وبرز ذلك أيضًا من خلال جهود المنظمات الدولية، ومن خلال تبني بعض الدول قوانين لتجريم ظاهرة التنمر.

4 - أن ظاهرة التنمر هي ظاهرة إجرامية معقدة ذات أبعاد قانونية واجتماعية ونفسية في آن واحد. ولذا فإن المواجهة الفعالة لهذه الظاهرة يجب أن لا تقتصر على مجرد توقيع الجزاء الجنائي على المتنمر، حيث يتعين، إلى جانب ذلك، اتخاذ العديد من التدابير الأخرى التي تكفل المواجهة الجذرية لهذه الظاهرة بالقضاء على أسبابها، أو الحد - على الأقل - من فعالية هذه الأسباب؛ وذلك من خلال برامج التوعية التوعية والإرشاد المجتمعي والتربوي التي تبرز ماهية التنمر، وما يترتب عليه من مخاطر وأضرار بالغة على الضحية والمجتمع. علاوةً على ضرورة إخضاع المتنمر -أيًا كانت صورة التنمر- لتدابير علاجية ونفسية وإصلاحية إلى جانب العقوبة الجنائية، لا سيما بعدما تجلى بصورة واضحة -من خلال معالجة محاور هذه الدراسة- ما تنطوي عليه شخصية المتنمر من اضطرابات نفسية، وتشوهات أخلاقية. وإعداد البرنامج الضرورية التي تكفل حماية ضحايا التنمر بكافة صوره وأشكاله.

5 - أن استقراء خطة المشرع القطري في مجال مواجهة ظاهرة التنمر، بصورها وأشكالها المختلفة، يشير إلى عدم وجود قانون خاص يتضمن تنظيمًا شاملًا لمكافحة هذه الظاهرة، واعتماد سياسة المواجهة، في مجال التنمر المباشر أو التقليدي، على تطبيق القواعد العامة الواردة في قانون العقوبات رقم (11) لسنة 2004م، التي تطبق على الجرائم التقليدية؛ كجرائم السب والقذف، وجرائم الإيذاء، وجرائم التهديد، والوعيد. واعتماد هذه السياسة، في مجال مواجهة التنمر الإلكتروني، على تطبيق نصوص القانون رقم (14) لسنة 2014م بإصدار قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، كما أن المعالجات القانونية لظاهرة التنمر في القانون القطري، وإن تباينت بشأنها الآراء بالنظر إلى ذاتية ظاهرة التنمر وتميزها عن الجرائم التقليدية، إلا أنها تعد أمرًا واقعًا لا مناص من اللجوء إليه، حيث تبرره الضرورات العملية لمواجهة ظاهرة التنمر في ظل عدم وجود قانون خاص لمواجهة هذه الظاهرة في النظام القانوني القطري.

6 - التنمر في مرحلة الطفولة له آثار خطيرة على صحة الأطفال على المدى القصير والطويل. ويمكن أن يساعد التدخل الفوري والمتابعة طويلة الأمد في تخفيف بعض هذه الآثار. ومن الضروري أن تعمل المدارس والأسر والمجتمعات معًا لفهم التنمر وعواقبه، وإيجاد طرق للحد منه في المدارس والمجتمعات المحلية، على أمل القضاء عليه نهائيًا.

كما خلصت الدراسة لبعض التوصيات:

1 – نوصي بإصدار قانون خاص لمواجهة ظاهرة التنمر يتضمن تنظيمًا شاملًا لمكافحة هذه الظاهرة؛ بحيث يحمل هذا القانون في طياته عناصر ذاتيتها من خلال تحديد تشريعي دقيق لمضمونها، وصورها المختلفة، وطبيعة الجزاء الجنائي الذي يوقع على مرتكبيها. وإقرار سياسات أخرى للوقاية من مخاطر هذه الظاهرة بالتصدي لأسبابها ابتداءً، أو الحد – على الأقل – من فعالية هذه الأسباب، ويتضمن بعض المعالجات غير التقليدية الوقائية والاحترازية والعلاجية، ويعتمد بشكل أساس على التدخلات الاجتماعية والنفسية وينظم طريقة عملها بما يتلاءم مع طبيعة ظاهرة التنمر. وإرساء إجراءات فعالة لحماية ضحايا هذه الظاهرة، ومعالجة الآثار النفسية والاجتماعية التي تترتب على ممارسات التنمر بكافة صورها وأشكالها، والتأكيد على ضرورة مساهمة المؤسسات والمراكز المعنية بتقويم الانحرافات السلوكية، لا سيما لدى الأطفال وطلاب المدارس.

2 – ضرورة اهتمام جميع الجهات العامة والخاصة بحماية أفرادها من التنمر ووضع الآليات والسياسات المناسبة للحد من ممارسات التنمر التي تتفق مع طبيعة كل جهة وبيئتها.

3 – ضرورة اهتمام مؤسسات المجتمع المدني بمكافحة الممارسات السلبية للتنمر وتقديم التوعية والتثقيف المجتمعي اللازم لكافة الجهات المعنية في الدولة وتبني المبادرات والتشجيع على الإبلاغ عن ممارسات التنمر والمساهمة في تقديم أوجه الدعم والعلاج، والتأهيل النفسي، والاجتماعي للمتنمر، وللضحية.

4 – نظرًا لأن ظاهرة التنمر من الظواهر الحديثة نسبيًا ولها آثارها البغيضة على الفرد والمجتمع، وحيث اجتهد المجتمع الدولي في مكافحة هذه الظاهرة وبذل عديد من الجهود للحد من آثارها، لذلك:

نوصي المجتمع الدولي بضرورة إقرار وثيقة دولية لمكافحة التنمر، يمكن أن تتبلور في البداية في صورة إعلان عالمي لمناهضة كافة أشكال التنمر، وتتطور فيما بعد إلى اتفاقية دولية تضاف وتتكامل مع جملة المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

5 – إعطاء الأولوية في التدابير والإجراءات المتخذة للجانب الوقائي وسن السياسات ووضع القواعد والمبادئ لحماية الأشخاص من التنمر وخاصة الأطفال.

6 – استثمار الإمكانات القانونية المتاحة حاليًا في المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان للتعامل مع ممارسات التنمر وإدماج مناهضة التنمر ضمن صور الحماية القانونية للإنسان في مختلف المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

7 – ضرورة اهتمام المنظمات الدولية والإقليمية – الحكومية وغير الحكومية – والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان بمكافحة التنمر، وإدراج مناهضة التنمر ضمن أجندة العمل الدولية، وتشجيع البحوث والدراسات القانونية والنفسية والاجتماعية في مجال التنمر، وتقديم التوعية والتثقيف المجتمعي اللازم لكافة الجهات المعنية وتبني المبادرات الدولية لمناهضة ممارسات التنمر والمساهمة في تقديم أوجه الدعم والعلاج والتأهيل النفسي والاجتماعي للمتنمر وللضحية والاستفادة من أفضل الممارسات في مجال مناهضة التنمر والتدخلات اللازمة للحد من آثاره.

8 – ضرورة اهتمام المنظمات الدولية بوضع قانون نموذجي استرشادي "الحماية من التنمر"، لجميع الدول الاستعانة به ويتضمن تعريف التنمر والإجراءات والتدابير المناسبة لمناهضة التنمر والتركيز على النواحي النفسية والاجتماعية بصورة نموذجية ومتكاملة وشاملة، والتأكيد التزام الجهات المعنية باتخاذ التدابير المناسبة وخصوصًا التدابير الوقائية ووضع السياسات والإجراءات اللازمة لحماية الأفراد بصفة عامة والأطفال بصفة خاصة من ممارسات التنمر.

ملخص مشروع تخرج بعنوان" السلوك الاستباقي وعلاقته بالضغوط

يواجه الطلبة تحديات متزايدة وضغوطًا نفسية في المدارس تتجاوز مجرد التقييمات والاختبارات، مع تغير الظروف الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، أصبح الطلبة يتعرضون لضغوط متعددة المصادر، مما يؤثر على أدائهم الأكاديمي، وصحتهم النفسية، وتفاعلهم الاجتماعي، وعلى الرغم من أن الضغوط النفسية قد تكون جزءًا طبيعيًا من مرحلة النمو والتطور، إلا أن الإفراط فيها قد يؤدي إلى نتائج سلبية طويلة الأمد على الطلبة، مما يجعل فهم هذه التأثيرات أمرًا بالغ الأهمية. السلوك الاستباقي يعد بوصلة للإنسان في تحديد مساره وتقويم اتجاهاته، وهذا السلوك لا يعتبر مجرد استجابة للواقع، بل هو فن التخطيط والتوجيه، والقدرة على التنبؤ بالتحديات واختيار الاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها، ومن خلال هذه القدرة يمكن للإنسان أن يشكل واقعه بدلًا من أن يكون مجرد رد فعل للأحداث المحيطة به، وتظل المرحلة الثانوية واحدة من أكثر المراحل حساسية وتعقيدًا في حياة الفتاة، حيث تكتشف نفسها وتبحث عن هويتها وتواجه ضغوطًا نفسية متعددة الأوجه، وعلى هذا الصعيد، يظهر السلوك الاستباقي كالنجم اللامع في سماء الليل المظلمة، موجهًا للطالبات نحو مسار مضاء يحميهن من الضياع والتردد، فالسلوك الاستباقي يعد من الأدوات الأساسية التي قد تمكن الطالبة من مواجهة تلك الضغوط والتحديات بشجاعة ووعي. ومن خلال هذا البحث أسعى لاكتشاف الأبعاد المخفية لهذه العلاقة المعقدة والرائعة في آن واحد، وكيف يمكن للسلوك الاستباقي أن يصبح الرفيق الموثوق لطالبة المدرسة الثانوية في رحلتها نحو النجاح والرفاهية النفسية، ومن هنا ظهرت مشكلة البحث الرئيسي والتي تتمحور في السؤال الرئيسي: ما هي العلاقة بين السلوك الاستباقي والضغوط النفسية لدى طلاب المدارس الثانوية؟ وتمثلت الأسئلة الفرعية في التالي:

يعرف السلوك الاستباقي بأنه مجموعة من التصرفات والأفعال التي يبادر بها الأفراد استنادًا إلى توقعاتهم وتقديراتهم للأحداث المستقبلية، وبدلاً من الرد على الأحداث بعد حدوثها، يقوم الأشخاص الذين يمتلكون السلوك الاستباقي بالتخطيط والتحرك مقدمًا استنادًا إلى رؤيتهم لما قد يحدث في المستقبل.

1. هل يمتلك طلاب المرحلة الثانوية السلوك الاستباقي؟
2. ما علاقة السلوك الاستباقي بالضغوط النفسية لدى طلاب المرحلة الثانوية؟
3. هل توجد فروق دالة إحصائيا في السلوك الاستباقي والضغوط النفسية وفقاً للعمر والصف الدراسي؟

افترضت الدراسة: وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين السلوك الاستباقي والضغوط النفسية التي تواجه طلاب مدارس الثانوية. ووجود فروق دالة إحصائيا في السلوك الاستباقي والضغوط النفسية وفقاً للعمر والصف الدراسي.
وقد هدف البحث إلى تحديد مفهوم السلوك الاستباقي وعناصره، التعرف على أنواع الضغوط النفسية التي قد تواجه طلاب مدارس الثانوية، استكشاف العلاقة بين السلوك الاستباقي والضغوط النفسية لطلاب مدارس الثانوية والكشف عن فروق دالة إحصائيا في السلوك الاستباقي والضغوط النفسية وفقاً للعمر والصف الدراسي.
تتمثل الأهمية النظرية للدراسة في توسيعها الأطر النظرية حول مفهوم السلوك الاستباقي وتوفير أسس نظرية للأبحاث المستقبلية بينما تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في إمكانية استخدام نتائج البحث لتقديم برامج دعم نفسي وتوجيهي للطلاب والاستفادة من نتائج البحث لتكوين سياسات وبرامج تربوية تركز على تعزيز الصحة النفسية
وقد تم تطبيق الاستبانة على عينة من طلاب المدارس الثانوية من الجنسين الذكور والإناث حيث تكونت عينة الدراسة من 86 من الجنسين الذكور والإناث (تمثلت في 31من الذكور، 55 من الإناث). في فترة الفصل الدراسي الأول خريف 2023م. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي الارتباطي. واعتمدت الدراسة على مقياسين وهما مقياس السلوك الاستباقي ومقياس الضغوط النفسي.

توصلت الدراسة لعدد من النتائج نستعرضها في التالي:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السلوك الاستباقي والضغوط النفسية لدى عينة الدراسة.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغير النوع في السلوك الاستباقي والضغوط النفسية وفقاً لمتغير النوع.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في السلوك الاستباقي والضغوط النفسية وفقاً لمتغير العمر.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في السلوك الاستباقي والضغوط النفسية وفقاً لمتغير المستوى التعليمي.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية متوسط السلوك النفسي والمتوسط الفرضي للمقياس.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية متوسط الضغوط النفسية والمتوسط الفرضي للمقياس.

ضرورة العمل على بناء جسور الثقة بين الأفراد وقياداتهم، وهو الأمر الذي يسهم في تعزيز السلوك الاستباقي للأفراد، فحينما يكون القائد متجاوباً ومتيسراً مع الاحتياجات الفردية للتدريسيين، وتعزيز استقلالية التدريسيين بطريقة مشجعة وغير متداخلة، فإنه يساعد على تعزيز السلوك الاستباقي لديهم

وقد توصلت الدراسة للتوصيات الآتية:

- الاستفادة من ردود الفعل للتدريسيين، والاعتماد عليها بوصفها من العوامل الحاسمة في تعزيز السلوك الاستباقي للتدريسيين.
- إعلاء شأن القيادات الإدارية في المدارس مزيداً من الاهتمام بتمكين الأشخاص للاندماج في سلوكيات تولي المسؤولية وإعطائهم المساحة الكافية من الحرية في إظهار قدراتهم ومهاراتهم في أدائهم لأعمالهم من خلال تمكينهم وإشراكهم في اتخاذ القرارات المهمة وتخويل الصلاحيات.
- التواصل المستمر مع التدريسيين بهدف مناقشة المشكلات التي تواجههم في العمل مع ابتكار المقترحات والحلول للمواقف الصعبة والمشكلات الحياتية وإشراكهم في حلول هذه المشكلات والتحديات.